



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

**D. Muhammad Jawad  
Kazem**

Imam Al-Kadhim College  
Wasit departments

**Email:**

[lecwasit19@alkadhum-  
col.edu.iq](mailto:lecwasit19@alkadhum-col.edu.iq)

**Keywords:**

**Ibn Malik, Evidence  
for Clarification and  
Correction, Problems**

#### **Article info**

**Article history:**

Received 15.Oct.2022

Accepted 17.Dev.2022

Published 1.Feb.2023



### **From the problems of evidence of clarification and correction of the problems of the correct collector Conjugation of (lam) with the reduced (in) grammatically**

#### **A B S T R A C T**

This study attempts to present a grammatical model from dozens of models transmitted in the Book of Evidence for Clarification and Correction by Ibn Malik Al-Andalusi, which we have highlighted in a number of studies that have been previously published, and other studies on the way to publication. This model and many others tried Ibn Malik to contradict the grammarians in Directing it, the justification for this disagreement is that the grammarians did not know the audio evidence, and he meant by that the Prophet's hadith in the first place and then some poetic verses secondly, and if we follow these evidence we will find that there is a major problem hovering around these evidence This study has undertaken to reveal these problems by presenting a grammatical issue that means by conjugating (lam) with a mitigating (in) to differentiate between it and the negative (in) with which it is ambiguous in the form. Study other issues related to what we mentioned above .

© 2023 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol50.Iss2.3480>**

من مشكلات شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح  
اقتران (اللام) ب (إن) المخففة أنموذجاً

م.د. محمد جواد كاظم النجفي  
كلية الإمام الكاظم (ع) / أقسام واسط

### الملخص

تحاول هذه الدراسة أن تقدم أنموذجاً نحوياً من عشرات النماذج الموثقة في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك الاندلسي التي سلطنا عليها الضوء في عدد من الدراسات التي سبق أن نُشرت، ودراسات أخرى في طريقها إلى النشر، هذا الأنموذج وغيره كثير حاول ابن مالك أن يخالف فيه النحاة توجيهاً وحكماً، مبرراً ذلك الخلاف بعدم اطلاع النحاة على الشواهد السماعية، وهو يقصد بذلك الحديث النبوي بالدرجة الأولى، ثم بعض الأبيات الشعرية ثانياً، وإذا ما تابعتنا تلك الشواهد سنجد أن هناك إشكالاً كبيراً يحوم حول تلك الشواهد، وقد تكفلت هذه الدراسة بكشف بعض تلك الإشكالات من خلال عرض مسألة نحوية تعني باقتران (اللام) مع (إن) المخففة، تفرقةً بينها وبين (إن) النافية التي تلتبس معها في الهيئة، وقد خرجت هذه الدراسة بنتيجة مطابقة تماماً مع نتائج عشرات الدراسات المشابهة المقاربة من هذه الدراسة، ولا زلنا بطور الكشف والتحقيق لمسائل أخرى تتصل بما ذكرناه سلفاً.

الكلمات المفتاحية : ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح ، مشكلات ، (إن) المخففة .

### المقدمة

شهدت مؤلفات ابن مالك رواجاً كبيراً في الصروح العلمية منذ عصره وحتى عصرنا الحالي، فهي تشكل مادةً أساسية في النحو العربي، يرتشف منها طلبة العلم في المؤسسات التعليمية والدينية والأكاديمية، لما امتازت به من دقة في المنهج والتقسيم والعرض، ومن بين تلك المصنفات المهمة كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وهو كتاب جريء يلقي بضوئه على الحديث النبوي الشريف ليجعل منه معياراً جديداً يحكم على وفقه المادة النحوية التي استقر الكلام فيها منذ أكثر من أربعة قرون على هذا الإقدام، وقد حاول ابن مالك تخطئة النحاة السابقين من خلال هذا المنهج التجديدي. إن الكلام عن موضوع الشاهد الحديثي وتفصيل جزئياته شغل جانباً كبيراً من مسار الفكر النحوي، وكان ابن مالك سبباً رئيساً، في فتح هذا الباب الجديد، وقد صدرت عشرات الدراسات العلمية والأكاديمية التي عالجت فيها موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي، وكانت مختلفة في رأيها، فمنها ما أيدت ما قام به ابن مالك، ومنها ما بقيت محافظة على نهج المتقدمين. ما نريد أن نقوله في هذه الدراسة وغيرها أيضاً مما سارت على شاكلتها إن الشواهد الحديثية التي احتج بها ابن مالك تحتاج إلى مراجعة وتحقيق، ومن ثم إعادة شاملة لمجمل المسائل التي أثارها ابن مالك في هذا الكتاب، إذ أن أغلب ما احتج به من الأحاديث كان يعوزه فيها الدقة في النقل، وهذا ما ستعرض له هذه الدراسة من مفاتحة هذه النصوص ومراجعتها في مصادرها ومصادر أخرى للتأكد من صحتها وسلامتها أو عدم ذلك، وقد ارتأت هذه الدراسة أن تقتبس مسألة من مسائل هذا الكتاب لتكون شاهدة على أهمية دعوى المراجعة والتحقق للنصوص، وكان انتخاب مسألة "استعمال (إن) المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من (اللام) الفارقة".

حكم اقتران اللام مع إن المخففة في النحو العربي

لإن وأخواتها أحكام عامة وأحكام خاصة فمن الأحكام العامة التي تشترك فيها جميعا هو تلك الوظيفة النحوية المتمثلة بالتأثير في المبتدأ والخبر، من هنا أصبحت إن وأخواتها مشابهة بالفعل، لأنها تؤثر فيما بعدها كالفعل، وهذا الحكم الذي تشترك إن وأخواتها فيه قد يتوقف في بعض الحالات، وتصبح فيه إن مؤكدة غير عاملة، ومن أبرز حالات توقف العمل أو لنقل التأثير في المبتدأ والخبر حالة التخفيف، فإذا خففت إن المكسورة بطل عملها، فقد نص النحاة على إهمال إن المخففة وترك عملها غالبا ولا تعمل إلا قليلا، وقد اشترطوا في حال إهمالها أن يلحق خبرها اللام، والغاية من وضع هذا الشرط أو القيد الاحترازي كما يقال في المنطق لتجنب اللبس الحاصل بين إن المؤكدة المهملة المخففة وبين إن المهملة النافية، إذ كلاهما لا يؤثر فيما بعده، فهما يتفقان في الهيئة ويفترقان في الوظيفة أو الهوية، وهذا الاتفاق في الهيئة جعل النحاة يشترطون وضع قرينة فارقة بين الاثنين، فاشترطوا الحاق خبر إن المؤكدة المهملة لاما مؤكدة أيضا، كي تتفق معها بالوظيفة، وهذا ما يخرج إن النافية من احتمالية ورودها في النص على نحو القطع.

وقد أجمع مهوور النحاة على وجوب اقتران خبر إن المخففة باللام الفارقة، ولم يصرح أحد بجواز سقوطها مع وجود القرينة قبل ابن مالك إلا قليل منهم، ولعل ابن جني من أقدم من التفت إلى هذه المسألة حين خرج إحدى القراءات بهذه الطريقة، لكنه لم يفصل القول فيها حتى جاء ابن مالك فاخذ فصل فيها الكلام ويقدم الحجج وخلص إلى جواز سقوط الام مع قيام القرينة، بل ذهب أبعد من هذا حين أوجب رفع اللام في بع الحالات كما سيتضح ذلك جليا في كلامه.

#### المغالطة في إسقاط (اللام) التي تلحق (إن) المخففة

تحدث ابن مالك في هذه المسألة عن (اللام) التي تلحق (إن) المخففة الملغاة، وقد ابتدأ حديثه بالاستشهاد بجملة من الأحاديث معلِّقا عليها بقوله:

"ومنها قول عبد الله بن بسر (إن كنا فرغنا في هذه الساعة).

وقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (وأيم الله لقد كان خليقاً للأمانة، وإن كان من أحب الناس إلي).

وقول معاوية (إن كان من أصدق هؤلاء) . يعني كعب الأحبار.

وقول نافع (كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتى إن كان يُعطي عن بني).

قلت: تضمنت هذه الأحاديث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها.

وذلك لأنه إذا خففت "إن" صار لفظها كلفظ "إن" النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فالزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها.

ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إن علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذف-

مع كون العمل متروكاً وصلاحيه الموضع للنفي- لم يتيقن الإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها.

فمن الحذف "إن كنا فرغنا في هذه الساعة" و (إن كان من أحب الناس إلي) و "إن كان من أصدق هؤلاء" و "إن كان يعطي عن بين".

ومنه قول عائشة رضي الله عنها (إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحب التيمين) وقول عامر بن ربيعة

(إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثنا ومالنا طعام إلا السلف من التمر).

حديث عائشة من "جامع المسانيد" وحديث عامر من "غريب الحديث" .

ومنه قراءة أبي رجا (وَإِنْ كُنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا). أي: وإن كل للذي هو متاع الحياة الدنيا، فحذف من

الصلة المبتدأ وأبقى الخبر.

ومنه قول الطرماح بن حكيم :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

ومثله قول الآخر :

إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد بعد توديع

ومثله :

أخي إن علمتُ الجود للحمد منمياً وللود مثبناً وللمال مفنيا

ومثله :

إن وجدت الكريم يمنع أحيا نأ وما إن بدأ يُعد بخيلا

وقد اغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الإستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجرى الباب على سنن واحدٍ. وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيّنت إغفالهم، وثبت الاحتجاج عليهم لا لهم.

وازيد على ذلك إن اللام الفارقة إذا كان بعد ما ولي "إن" نفياً واللبس مأمون فحذفها واجب، كقول الشاعر:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند

ومثله:

أما إن علمتُ الله ليس بغافل فهان اصطباري أن بليت بظالم " (1).

هذه المسألة كأخواتها من مسائل ابن مالك التي لا يخلص شراك مغالطاتها من الشبهة، فقد ضمنها بعض الأحاديث التي تفتقد للدقة العلمية في نقلها، وبعض الشواهد الشعرية التي تذبذبت بين شاهد صحيح فصيح معروف النسبة إلا أنه لم يسلم من الممارسة المغلوطة في إقامة الحجة به على هذه المسألة، وبين شواهد أخرى غريبة لا يُعرف لها قائل إلا ابن مالك، وهذا شيء من التفصيل فيما قدمه ابن مالك.

### مع ألفاظ متن الأحاديث :

احتج ابن مالك في هذه المسألة بستة نصوص في مصادر حديثية، بعضها حديث النبي (ص) وبعضها الآخر أقوال بعض صحابته.

سنقف في هذه الدراسة على هذه النصوص واحداً تلو الآخر مع شيء من البيان والتفصيل، من أجل متابعة هذه النصوص وكشف قيمتها العلمية في مسألة الاحتجاج بها بصفحتها نصوصاً صحيحة صادرة في عصر الاحتجاج، وسنحاول أن نكشف عن بعض المغالطات الحجاجية في هذه الممارسة الاستدلال.

### 1- حديث عبد الله بن بسر :

هذه الرواية وردت في عدد غفير من مصادر الحديث النبوي ينتهي السند في جميعها إلى عبد الله بن بسر، أي أن الرواية في الأصل واحدة، لكننا إذا ما تابعنا ألفاظها ودققنا في صياغتها ضمن هذه المصادر المختلفة سنجد أنها جاءت في كتب الحديث بصور مختلفة يمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول : وهي تلك الروايات التي جاءت فيها (إن) مشددة وليست مخففة من الثقيلة، وهي تنقسم على قسمين منها ما جاءت فيه الهمزة مكسورة، ومنها ما جاءت فيها الهمزة مفتوحة، وفي كلا الحالتين فإن هذه الطائفة من الروايات لا شاهد لابن مالك فيها كما سنذكر عدد من المصادر التي خرّجتها.

القسم الثاني : وهي الروايات التي جاءت فيها (إن) مخففة من الثقيلة مع اقترانها باللام، وهي روايات متوافقة مع ما ذكره النحاة في وجوب اقتران الام مع إن المخففة كما سنشير إلى مجموعة من المصادر التي أوردت هذه الرواية. أما القسم الثالث : فهي ما جاء بـ(إن) مخففة غير مقرونة باللام، وهي رواية البخاري التي استند إليها ابن مالك، وقد صرح أكثر من عالم أن هذه الرواية جاءت في نسخة اليونانية بإسقاط اللام أما في غير ذلك كما عند البرماوي والزرکشي -كما سيأتي بيانه- فقد أوردتها مقرونة باللام، ونحن نعلم جيداً أن النسخة اليونانية من صحيح البخاري قد حققها وأخرج صورتها النهائية ابن مالك، وهكذا تحال القضية من جديد على عاتق ابن مالك رواية وتقعيداً، إذ لا يعرف لهذه الرواية وجود قبل النسخة اليونانية التي عمل ابن مالك على ضبطها لغوياً.

وهنا سنشير إلى الروايات التي جاءت بصورة متوافقة مع ما أسس له النحو العربي وهي تلك الروايات المتمثلة بالقسمين الأول والثاني وبعدها نعرض موقف العلماء من القسم الثالث ونلاحظ تخريجاتهم لهذا القسم من الروايات، وكيف وفقوا بينها وبين المعيار النحوي المتفق عليه، أما روايات القسمين الأول والثاني فهذه بعض صورها التي جاءت فيها: رواية القسم الأول : وهي الرواية التي جاءت بها (إن) مخففة ومقرونة بـ(اللام) خلافاً للرواية التي اعتمد عليها ابن مالك وبني عليها حكمه، وهي رواية تتوافق تماماً مع ما جاء في المتون النحوية المتقدمة على ابن مالك، وقد أورد هذه الرواية ابن ماجه في سننه بالسند المنتهي إلى عبد الله بن بسرٍ أنه قال: "إِنْ كُنَّا لَقَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(2)</sup>. وجاءت هذه الرواية أيضاً عند الطبراني بهذا التركيب وهذا نص روايته : "إِنْ كُنَّا لَقَدْ فَرَعْنَا فِي سَاعَتِنَا هَذِهِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(3)</sup>.

هذه الرواية التي تعود إلى القسم الأول كما ذكرنا تخلوا من محل الشاهد الذي تبناه ابن مالك. أما القسم الثاني فقد جاءت فيه طائفة من الروايات التي تؤكد خلوها من إن المخففة أي لا وجود لها أصلاً، وهي الروايات التي جاءت بها (إن) مشددة وليست مخففة من الثقيلة وكان العيني يشير الى هذا الاختلاف صراحة إذ قال: "قوله: (إن كُنَّا)، وفي رواية أبي داود: (إِنَّا كُنَّا)"<sup>(4)</sup>.

وهذه إشارة إلى بعض المصادر المعتبرة التي جاءت بها هذه الرواية بهذا الشكل منها: ما جاء في مسند أبي داود وهذا نص روايته : "إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(5)</sup>. وجاء عند الفريابي (ت301هـ) ما نصه أيضاً : "إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا فِي سَاعَتِنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(6)</sup>. وجاء في المستدرک : "إِنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ" ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"<sup>(7)</sup>. وأورد البيهقي في سننه هذه الرواية أيضاً: "إِنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(8)</sup>.

وذكر ذلك أيضاً ابن رجب في فتح الباري قال : "أنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح". وجاء عند الحافظ المنذري ما نصه : "إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ"<sup>(9)</sup>. هذه جملة من المصادر ويوجد غيرها كثير جميعها أوردت هذه الرواية بالشكل المذكور مع اختلاف رسم همزة إن بين الفتح والكسر، وعلى هذه الرواية تكون (إن) غير مخففة ومن ثم ينتهي الكلام بحجة ما قدمه ابن مالك. بعد ذكر الروايات التي تنضوي تحت القسمين المذكورين أنفاً نفق هنا على كلام عدد من العلماء في توجيههم لهذه الرواية بمختلف صورها :

يقول القسطلاني : " في رواية أحمد المذكورة إن كنا مع النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قد فرغنا. فصرح برفعه، وأثبت قد، وهي ساقطة من البخاري كما في اليونانية. وعند الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والعلامة العيني في شرحه.

نعم، في كلام البرماوي والزرکشي ما يدل على ثبوتها، ولا مانع من ثبوتها في بعض الأصول تبعاً لأصول التعليق عند أحمد، لكنهما حكيا أن الصواب: لقد فرغنا، بإثبات اللام الفارقة<sup>(10)</sup>.

وإلى هذا ذهب السنكي بقوله: "قيل: صوابه: لقد فرغنا"<sup>(11)</sup>.

وقال شمس الدين البرماوي: "فرغنا" قيل: صوابه (لقد)<sup>(12)</sup>.

ثم على فرض صحة رواية ابن مالك وسلامة ألفاظها يمكن أن تقرأ بطريقة تتناسب مع المعيار النحوي ضمن مبدأ التقدير كما فعل العيني حين خرجها بقوله: "وكلمة: إن، هُنَا هِيَ المَخْفِة مِنَ التَّغْيِيلَةِ، وَأَصْلُهُ: إِنَّهُ، بِضَمِيرِ الشَّأْنِ"<sup>(13)</sup>. كما خرجها بهذا التخریح أيضاً عدد من العلماء من ذلك قول القسطلاني: "وإن في قوله: إن كنا، هي المخفضة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن"<sup>(14)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه السنكي أيضاً إذ قال: "(إن) هي المخفضة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن"<sup>(15)</sup>.

وهو رأي الكوراني الشافعي أيضاً حين قال: "إن: مخففة من المثقلة، حُذِفَ مِنْهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ"<sup>(16)</sup>.

أي أنهم يرون أن (إن) المخفضة هذه جاءت عاملة غير مهملة وقدروا اسمها بضمير الشأن كما هو المعهود في التنظير النحوي، لذا انتفت الحاجة إلى اقترانها بلام.

مما تقدم يتضح أن الرواية التي احتج بها ابن مالك لم تكن رواية سالمة في ألفاظها، بل قد أصابها ما أصابها من تغيير متمثل في الزيادة تارة وفي النقص أخرى فضلاً عن الاختلاف في الحركات والسكنات، كل ذلك حصل في رواية واحدة ينتهي سندها إلى صحابي واحد، أي أنه قالها بلفظ واحد معين، ولكن الاختلاف يحصل بسبب النسخ أو النقل أو التصحيف والتحريف، وكل ذلك يزيد بتقادم العهد، ومن ثم يصعب الاحتجاج بانتقاء شكل واحد من هذه الأشكال المختلفة لهذه الرواية الواحدة ومن ثم يُبنى حكم نحوي على هذا الشكل الذي يختلف سياقه مع المنظومة النحوية التي أجمع العلماء على استقراره ويؤيده أن جميع صور هذه الرواية متفق مع ما أقره باستثناء تلك الصورة التي نقطها ابن مالك من صحيح البخاري ولم يشر إلى الروايات المغايرة لها، وكل الظن أنه هو من ضبطها بهذا النحو حين كان يملئ الصحيح على اليونيني الذي اشتهرت نسخه فيما بعد بين الأوساط العلمية.

## 2- حديث الرسول (ص) :

" وأيم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ".

هذا الحديث ورد في صحيح البخاري بخمسة طرق، كلها تنتهي بسندها إلى عبد الله بن دينار يروي عن ابن عمر، يعني أن الرواية واحدة، وأنها قيلت مرة واحدة، وقد تلقاها جماعة حتى وصلت إلى مسمع البخاري بخمسة طرق، وإذا ما تابعنا هذه الروايات الخمس سنجد أن أربعة منها وردت فيها (إن) المخفضة مقرونة ب(اللام) أي ليس فيها شاهد لابن مالك على مسألتها، وواحدة منها فقط سقط منها (اللام)، وهذه صور الروايات كما أوردها البخاري بمختلف أسانيدها :

1- "حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعْثًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَطَعَنَ بَعْضَ النَّاسِ فِي إِمَارَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ تَطْعُنُوا فِي إِمَارَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَإِيْمَ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ"<sup>(17)</sup>.

2- "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بَعْثًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ النَّاسُ فِي إِمَارَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنْ تَطْعُنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَإِيْمَ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ"<sup>(18)</sup>.

3- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (19).

4- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ فِي إِمْرَتِهِ، وَقَالَ: «إِنْ تَطْعُنُوا فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (20).

5- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ عَلَى قَوْمٍ فَطَعَنُوا فِي إِمْرَتِهِ، فَقَالَ: «إِنْ تَطْعُنُوا فِي إِمْرَتِهِ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ كَانَ خَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (21).

سبق أن قلنا إن جميع هذه الروايات ينتهي سندها إلى عبد الله بن عمر، وأنه سمع النبي (ص) وهو يحدث بهذا الحديث، إذن لا بد أن تكون الألفاظ في جميع الروايات متفقة، وإذا حصل هناك اختلاف في الألفاظ فلا بد من مراعاة أمور لمن أراد أن يقف على الرواية التي تحتمل صحة ألفاظها أكثر من غيرها، ومن هذه الأمور موافقتها للعربية، فالرواية التي لا توافق العربية تستبعد مع وجود الرواية المخالفة لها والموافقة للعربية، ومن الأمور المهمة أيضًا في التمييز بين الروايات المختلفة هو رصد موضوع تعدد السند فكثرت توارث التواتر والاطمئنان.

الغريب في أمر ابن مالك أنه استبعد أربع روايات موجودة في صحيح البخاري وموافقة للعربية، واعتمد على رواية واحدة مخالفة للنحو العربي ثم أخذ يؤسس على وفقها معيارًا جديدًا مدعيًا بهذا الصنيع أن هذا المعيار قد غفل عنه النحاة السابقون، كما أنه غادر رواة أربعة حدثوا البخاري بالحديث الذي تُعد ألفاظه صحيحة سليمة وهم خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وِإِسْمَاعِيلُ، وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ولم يعبا بألفاظهم والتجأ إلى مُسَدَّدٍ الذي اختلفت روايته عن الجميع.

ولا نعرف ما الداعي إلى هذا العناء في الوقوف على روايات واضح فيها الخلل لتقع على ضوئها القواعد، مع وجود روايات أخرى في المصدر نفسه مناقضة لها وموافقة للسان العرب. مع كل ما تقدم تجدر الإشارة إلى أن المصادر التي روت الرواية السليمة والتي لا محل للشاهد فيها لابن مالك قد بلغت عشرات من المصادر المعتمدة التي تطول قائمة ذكرها (22).

### 3- قول معاوية : (إن كان من أصدق هؤلاء).

هذا القول جاء في مصادر مختلفة أقرن اللام فيها مع إن المخففة وقد أشار إلى ذلك العسقلاني في شرحه على البخاري بقوله : "قوله إن كان من أصدق إن مخففة من الثقيلة ووقع في رواية أخرى لمن أصدق بزيادة اللام المؤكدة" (23). وكذا قال العيني : "قوله: إن كان كلمة: إن، مخففة من المثقلة. قوله: من أصدق هؤلاء المحدثين ويروى: لمن أصدق هؤلاء المحدثين بزيادة لام التأكيد" (24).

وهذه إشارة إلى عدد من المصادر التي ذكرت هذا القول بهذه الرواية :

جاء في شرح سنن النسائي ما نصه : "وروى البخاري من حديث الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب" (25).

يحيل الشارح هذه الرواية إلى البخاري وهي كما نرى فيها اقتران اللام مع إن المخففة. وذكر هذا القول أيضًا ابن الأثير في جامع الأصول إذ جاء : "وذكر كعب الأخبار - فقال: إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يُحدثون عن الكتاب"<sup>(26)</sup>.

وذكر ذلك أيضًا المزي قال : "وذكر كعب الأخبار، فقال: إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن بني إسرائيل"<sup>(27)</sup>.

وجاء عن أبي الفداء أيضًا قوله : " و ذكر كعب الأخبار، فقال: إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن بني إسرائيل"<sup>(28)</sup>.

#### 4- قول نافع :

"كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطَى عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ يُعْطَىٰ عَنْ بَنِيَّ."

إذا تابعنا هذا القول في صحيح البخاري سنجد أن هذه الرواية غير ثابتة على نحو اليقين في صحيح البخاري، فالنسخة المطبوعة بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، لا وجود لهذه الرواية في نشرته إطلاقاً، والموجود هو الرواية الموافقة للنحو العربي وهذا نصها : " فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ «يُعْطَىٰ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ لِيُعْطَىٰ عَنْ بَنِيَّ"<sup>(29)</sup>.

والنص الذي اعتمد عليه ابن مالك موجود في نشرة الدكتور مصطفى ديب البغا<sup>(30)</sup>، وبهذا تكون النسخ المتوافرة لدينا لصحيح البخاري فيها رواية متعارضة مع النحو العربي، ورواية موافقة للنحو العربي، وهذا ما يدعونا للبحث عن الرواية الأقرب إلى الصواب في النسخ القديمة وهناك يصادفنا قول القسطلاني المتوفى سنة ( 923هـ) وهو يصف النسخة اليونانية القديمة فيما يخص هذا الحديث بقوله : " لكن ثبت في رواية أبي ذر كما في اليونانية: ليعطي باللام ولم يضبط الهمزة إلا بالكسر"<sup>(31)</sup>.

كما أن في هذه الرواية اختلاف بين العلماء في مسألة كسر همزة إن وفتحها، فالمكسورة يجب اقتران اللام معها والمفتوحة لا تحتاج إلى اللام، من هنا ذهب بعضهم إلى أن الرواية التي لم يرد فيها اللام تكون همزة إن فيها مفتوحة، لذا قال العسقلاني : "قَوْلُهُ حَتَّىٰ إِنْ كَانَ يُعْطَىٰ عَنْ بَنِيَّ زَادَ فِي نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْني بَنِي نَافِعِ قَالَ الْكُرْمَانِيُّ رُوِيَ بِفَتْحٍ أَنْ وَكَسْرِهَا وَشَرْطُ الْمَفْتُوحَةِ قَدْ وَشَرْطُ الْمَكْسُورَةِ اللَّامُ فَإِذَا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْخُذْفِ أَوْ تَكُونَ أَنْ مُصَدِّرِيَّةً وَكَانَ زَائِدَةً"<sup>(32)</sup>.

وبهذا ففي الروایتين سواء المقترنة مع اللام أو التي لم تقترن باللام ففي كلا الصورتين لا يوجد شاهد لابن مالك في هذا النص.

#### 5- حديث السيدة عائشة :

من بين الحجج المقلقة التي أقامها ابن مالك شاهداً في هذه المسألة هو قول السيدة عائشة (رض) : "إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحب التيمن".

صرح ابن مالك في ذيل هذه المسألة أن هذا الحديث جلب من كتاب "جامع المسانيد" وهو من مؤلفات ابن الجوزي، فهو إذن ليس من كتاب البخاري علماً أن الحديث موجود في صحيح البخاري وقد أورده بأسانيد مختلفة وبروايات أربع، ولكن السبب الذي جعل ابن مالك يعزف عن الاستشهاد به من الجامع الصحيح لأنه ورد هناك - وبمختلف رواياته - على وفق الأصول النحوية السليمة، فلا حجة فيه على مسألته.

وهذه الروايات التي ذكرها البخاري في صحيحه :

1- عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنْعُلِهِ"<sup>(33)</sup>.

2- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي طُهُورِهِ وَتَتَعْلُهُ وَتَرَجُّلِهِ"<sup>(34)</sup>.

3- عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي طُهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَتَتَعْلُهُ"<sup>(35)</sup>.

4- عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ مَا اسْتَطَاعَ، فِي تَرَجُّلِهِ وَوُضُوئِهِ"<sup>(36)</sup>.

اللافت للنظر أن ديدن ابن مالك في تعامله مع الروايات أنه إذا لم يجد له شاهداً فيها على مسألته فإنه يجهد نفسه في إخضاع تلك الروايات لصالح قوله واجتهاده، فيجعل من الرواية غير الحجة حجة بفنه وصناعته، ضمن مبدأ التلقيق والحذف والزيادة والتحريف، ولا نعرف سبب مغادرته لصحيح البخاري في هذه الرواية وأنه لم يخلق منها شاهداً على رأيه، ونجده يلتجئ إلى كتاب آخر ليحل محل البخاري في إقامة الحجة، وكأنه بهذا عدل عن منهجه نزولاً لطلب الحقيقة والإنصاف، ولكن سرعان ما يزول هذا الاحتمال حين نراجع كتاب "جامع المسانيد"، حينها نكتشف أن الرواية مغايرة لدعوى ابن مالك الآتية، إذا لا شاهد فيها على قوله، وهي تماماً مثل رواية البخاري، وهذا نص ألفاظها إذ قال: " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَحْدُثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ، فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَتَعْلُهُ. أَخْرَجَاهُ"<sup>(37)</sup>.

نلاحظ أن بداية الجملة انطلقت من عبارة (كان) ولا وجود ل(إن) المخففة كما زعم ابن مالك<sup>(38)</sup>.

**الحديث الثاني:** قد صرح ابن مالك أن الحديث المذكور وارد في كتاب (غريب الحديث) فهو إذن ليس في البخاري كصاحبه الذي سلف آنفاً، ومؤلف (غريب الحديث) الذي عناه ابن مالك هو الخطابي كما جاء في غريبه<sup>(39)</sup>.

والملاحظ على هذا الحديث مسألتان:

#### المسألة الأولى: (متن الحديث)

إن هذا الحديث لم يرد بصورته التي احتج بها ابن مالك في أي كتاب من كتب الحديث حسب تتبعي إلا في الغريب الذي أشار إليه ابن مالك، وكل ما ورد من هذا الحديث بمختلف الألفاظ كان خال من موطن الشاهد الذي احتج لأجله ابن مالك، حتى أن محقق كتاب الغريب أشار إلى بعض رواياته في المصادر الأخرى معلقاً عليها بقوله إنها جاءت: "برواية" كان رسول الله<sup>(40)</sup>. أي أنه لم يعثر على رواية مطابقة لما في الغريب وكل ما موجود خال من موطن الشاهد.

وللوقوف على هذه الحقيقة سأذكر نماذج من هذا الحديث من أمهات الكتب الحديثية كما ستبين في المسألة الثانية، ولشدة غرابة هذه الرواية عقب عليها السيوطي حين وقف على كلام ابن مالك مصرحاً بالتلاعب في الحديث فقال: "قلت: الحديث أخرجه أحمد بلفظ: "لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا في السرية ما لنا زاد إلا السلف من التمر": إن ذلك من تصرف الرواة"<sup>(41)</sup>.

وبهذا يكون ابن مالك قد عمد إلى البحث عن رواية يتيمة ومغمورة من أجل أن تصلح حجة على قوله، وهو يترك عشرات الروايات التي وردت مثلها تماماً وبألفاظها نفسها لكنها لم ترد باستعمال (إن) المخففة أي لا شاهد فيها على قوله، وهذا الاستدلال أكثر غرابة من الرواية.

#### المسألة الثانية: (الرواية والسند)

إن هذا الحديث على فرض وروده بالصورة التي احتج بها ابن مالك - مع عدم حدوث ذلك - في مصادر حديثية أخرى فإن إسناد الحديث ضعيف كما صرح بذلك جملة من أصحاب الشأن الروائي، وهذا ما سنقف عليه أثناء عرض بعض الروايات.

6- حديث عامر بن ربيعة:

أما حديث عامر بن ربيعة الذي احتج به ابن مالك أيضًا بصفته شاهدًا على ما ذهب إليه، فهو لم يخل من الإشكال سندًا وموتًا، وهذه نماذج مختارة من مصادر مختلفة لهذا الحديث.

جاء في مسند أحمد: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُنَا فِي السَّرِيَّةِ يَا بُنَيَّ، مَا لَنَا زَادَ إِلَّا السَّلْفُ مِنَ التَّمْرِ... " (42).

نلاحظ أن لا وجود لـ(إن) المخففة إطلاقًا.

وجاء في مسند أبي يعلى أيضًا قوله: " عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَبْعَثُنَا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا السَّلْفُ مِنَ التَّمْرِ، فَتَقْسِمُهُ قَبْضَةً قَبْضَةً، نَنْتَهِي إِلَى تَمْرَةٍ تَمْرَةٍ، فَوَاللَّهِ مُنْذُ أَنْ فَقدْنَاهَا اخْتَلْنَاهَا " (43).

ثم جاء في ذيل هذا الحديث عبارة (إسناده ضعيف).

والملاحظ على رواية أبي يعلى أنها جاءت على وفق شرعة النحو العربي وهو اقتران اللام الفارقة مع الخبر.

وأورد الطبراني هذه الرواية: " عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَبْعَثُنَا، وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا السَّلْفُ مِنَ التَّمْرِ، فَتَقْسِمُهُ قَبْضَةً قَبْضَةً، حَتَّى نَنْتَهِيَ إِلَى تَمْرَةٍ تَمْرَةٍ " (44).

ولا يوجد في هذه الرواية ذكر لـ(إن) المخففة، كما أن خبر كان اقترن باللام.

وذكر المقدسي هذه الرواية: " عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَبْعَثُنَا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا السَّلْفُ مِنَ التَّمْرِ فَتَقْسِمُهُ قَبْضَةً قَبْضَةً حَتَّى نَنْتَهِيَ إِلَى تَمْرَةٍ تَمْرَةٍ... " (45).

علق المقدسي على هذا الحديث بقوله " إسناده ضعيف " (46).

ومع ضعف إسناده هذه الرواية فهي صحيحة فصيحة لا حجة لابن مالك فيها.

وقد نبه السيوطي على هذا الحديث بعد أن أورد كلام ابن مالك معلقًا بقوله: "قلت: الحديث أخرجه أحمد بلفظ: (لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا في السرية ما لنا زاد إلا السلف من التمر): إن ذلك من تصرف الرواة" (47).

فهو يرى أن الحديث الذي احتج به ابن مالك لم يسلم من التلاعب في ألفاظه.

#### الشواهد الشعرية :

الشواهد الشعرية المذكورة في ذيل هذه المسألة نستنتج منها بيت الطرماح كلها في عنق ابن مالك، إذ لم يقل بها أحد سواه، كما صرح بذلك محقق كتابه في الحاشية بقوله المتكرر دائمًا: " لم أفق على البيت في كتاب " (48). وقال عن أحد الشواهد " وشطره الثاني غير مستقيم الوزن " (49).

كما علق الدكتور نعيم البدري على هذه الأبيات بقوله: " والبيتان مما صنعه ابن مالك إذ لم يرده في أي مصدر قبله، والمسألة برمتها كما يظهر من مخترعاته " (50). وقال في الأبيات الأخرى " والأبيات الثلاثة مما صنعه ابن مالك، إذ لم ترد في أي مصدر قبله " (51).

#### الخاتمة والنتائج

في ختام هذه الدراسة البحثية يمكن لنا أن نقف على بعض النتائج المهمة التي أفرزها البحث وهي تتلخص بما يأتي :

- مما تقدم يمكن القول إن بعد متابعة النصوص التي احتج بها ابن مالك تبين أنها تخلوا من محل الشاهد الذي احتج لأجله، ومن ثم يبطل الاعتماد عليها من ناحية التنظير والتطبيق.
- إن اختلاف ألفاظ الروايات الحديثية وخلو النصوص من محل الشاهد يدعونا إلى متابعة سائر النصوص الأخرى التي عرض لها ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)، فما يحدث هنا من تغيير في ألفاظ الروايات يمكن حدوثه في النصوص الأخرى التي احتج بها ابن مالك.
- إن ما ذكره ابن مالك من غفلة النحاة عن هذه الأحكام النحوية التي يختلف فيها ابن مالك مع النحاة السابقين، لم تكن غفلة بالمعنى الدقيق، وإنما هو اختلاف بالمنهج، فالأئمة المتقدمين لم يعتمدوا على الحديث الشريف بصفته حجة نحوية إلا بعض النتنف هنا وهناك مما لا تشكل منهجاً.

### المصادر والمراجع

- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما : ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: 643هـ)، تح: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك (ت: 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.
- تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي : أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، تح: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى، (د.ت) .
- جامع المسانيد والشئنه الهادي لأقوم سنن : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم دمشقي (المتوفى: 774هـ)/ تح: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، ط2، 1419 هـ - 1998 م
- سنن ابن ماجة : ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).
- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ)، تح : شعيب الأرناؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، تح : محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م
- السنن الكبرى : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تح : حسن عبد المنعم شلبي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م .
- شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبي في شرح المجتبى: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوُلوي، دار المعراج الدولية للنشر، ط1.
- شرح تسهيل الفوائد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تح : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك، جمال الدين الأندلسي (ت672هـ)، تح: د. طه محسن، دار الأوقاف والشؤون الدينية \_ بغداد، 1985 م .

- صحيح ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) ، تح : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م .
- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت256هـ)، تح: د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، ط3، 1987 م.
- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت256هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط1 ، 1422هـ.
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي : د. نعيم سلمان البدري، تموز للطباعة - سوريا ، ط2 ، 2011م.
- عُقُودُ الرَّبِّجِدِّ عَلَى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح : د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1414 هـ - 1994 م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : العيني ، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت 855هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت) .
- غريب الحديث : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388 هـ)، تح : عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، دار الفكر - دمشق، 1402 هـ - 1982 م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري : العسقلاني ،أحمد بن علي بن حجر ، (ت852هـ)، تح: عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1989م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي (المتوفى 893 هـ)، تح : الشيخ أحمد عزو عنابة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1429 هـ - 2008 .
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح : شمس الدين البزُمَوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: 831 هـ)، تح : لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م .
- مختصر سنن أبي داود : الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: 656 هـ)، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1431 هـ - 2010 م.
- المستدرک علی الصحیحین : أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تح : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990.
- مسند أبي يعلى : أبو يعلى أحمد بن علي بن المنثى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تح : حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، 1404 - 1984 .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تح : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
- مسند البزار المنثور باسم البحر الزخار : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العنكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، تح : محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 2009م.
- مسند الشاميين : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تح: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1405 - 1984.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1409 .
- المعجم الأوسط : الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير ، (ت 360هـ)، تح : طارق بن عوض الله بن محمد و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، (د.ت).

- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي المصري الشافعي (المتوفى: 926 هـ)، تح: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179 هـ)، تح: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

### الهوامش

- (1) شواهد التوضيح : 106-104.
- (2) سنن ابن ماجه : 418/1.
- (3) مسند الشاميين : 105/2.
- (4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 288/6.
- (5) سنن أبي داود : 34/2.
- (6) أحكام العيدين : 107.
- (7) المستدرک على الصحيحين : 434/1.
- (8) السنن الكبرى : 399/3.
- (9) مختصر سنن أبي داود : 324/1.
- (10) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : 214/2.
- (11) منحة الباري بشرح صحيح البخاري : 38/3.
- (12) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح : 34/4.
- (13) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 288/6.
- (14) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : 214/2.
- (15) منحة الباري بشرح صحيح البخاري : 38/3.
- (16) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري : 79/3.
- (17) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 23/5.
- (18) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 16/6.
- (19) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 128/8.
- (20) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 73/9.
- (21) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 141/5.
- (22) من ذلك على سبيل التمثيل : موطأ الإمام مالك : 333، المصنف لابن أبي شيبة : 392/6، مسند الإمام أحمد : 366/4، مسند البزار : 155/12، صحيح مسلم : 1884/4، السنن الكبرى للنسائي : 7 / 323، صحيح ابن حبان : 518/15، السنن الكبرى للبيهقي : 76/10.
- (23) فتح الباري شرح صحيح البخاري : 334/13.
- (24) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 74/25.
- (25) شرح سنن النسائي المسمى بذخيرة العقبى في شرح المجتبى : 375/15.
- (26) جامع الأصول في أحاديث الرسول : 198/10.
- (27) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : 438/8.
- (28) جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن : 39/8.
- (29) صحيح البخاري : نشرة : محمد زهير بن ناصر الناصر : 131 / 2.
- (30) صحيح البخاري : نشرة : مصطفى ديب البغا : 549 / 2.
- (31) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : 90/3.

- (32) فتح الباري شرح صحيح البخاري : 376/3.
- (33) صحيح البخاري، نشرة محمد زهير : 93/1 .
- (34) صحيح البخاري، نشرة محمد زهير : 68/7 .
- (35) صحيح البخاري، نشرة محمد زهير : 154/7 .
- (36) صحيح البخاري، نشرة محمد زهير : 164/7 .
- (37) جامع المسانيد : 149/8.
- (38) الملاحظ أيضًا أن محقق الكتاب الدكتور طه محسن كان شديد المتابعة لتخریجات النصوص إلا أنه غادر التعليق في هذا الحديث من دون أن يبين أن الحديث في جامع المسانيد لا حجة فيه لابن مالك، كما فعل في الحديث الذي يليه حين عقب عليه بخلوه من موطن الاستدلال.
- (39) ينظر الحديث : غريب الحديث : 362/2.
- (40) ينظر حاشية غريب الحديث : 362/2.